أمن الطاقة في العلاقات الأورومتوسطية على ضوء الأزمة الليبية الراهنة: مقاربة القوة بالتسلل

أ. سعداوي عمر

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة امحمد بوقرة/ بومرداس

ملخص:

تركز المداخلة على أهمية المتغير الطاقوي في المنظور الأمني الأوروبي على ضوء الأزمة الليبية الراهنة وموقع الجزائر من ذلك، في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة أين أصبح تدفق الطاقة (النفط والغاز) أكثر عرضة للتهديد من ذي قبل. من هنا سنختبر فرضية مفادها أن استمرار تدفق الطاقة يؤدي إلى الحفاظ على الأمن الاقتصادي الذي هو بدوره جزء لا يتجزأ من الأمن القومي.

Abstract:

This article focused on the importance of changing the Energy Security of the European perspective in the light of the current crisis Libya and Algeria of that site, in the unstable security environment has become the flow of Energy (Oil and Gas) are more vulnerable to the threat. From here we'll examine the hypothesis that the continued flow of Energy leads to maintain economic security, which is in turn an important part of national security.

<< الحرب هي دائما الشئ نفسه، هي عنف ميكانيكي، إنها ثأر على ثأر، وهي عدل مسحوق وهي إنسانية مذمومة، إنها الكذب الممدوح، إنها السرقة المشروعة ومملكة الأشرار والطغيان بداخلنا>>

<<إن السيادة القومية تتضمن السيطرة على الموارد الخام اللازمة لإدارة دفة الحرب الحديثة >>

<< لقد فرضت الحرب العالمية الثانية النفط كقوة مركزية دولية وقوة وطنية جوهرية في صنع القدرات العسكرية التي لا غنى عنها للتفوق>> فرانلكين روزفلت في العام 1941

<< أن منطق العلاقات الدولية هو منطق مستمر من المقدرات الاقتصادية وذلك على اعتبار أن الاقتصاد هو المنتج للقوة، لأن القوة الاقتصادية هي من تجعل حركة الدولة أكثر تأثيرا وأكثر قابلية للتطور على مستوى القوة>> سميث شابيرو (Smith Shapiro)

مقدمة

تلعب الطاقة وهي الثانية من حيث الأهمية بعد الدفاع الوطني دورا حاسما في البقاء والرفاهية فهي التي تقرر ما إذا كانت مصابيحنا ستبقى مضاءة أو ستنطفئ وما إذا كانت زراعتنا ستمضي قدما إلى الأمام أم ستتراجع، وفي الواقع ما إذا كنا نستطيع الدفاع عن أنفسنا أو لا نستطيع، فاليوم تستخدم كل الوسائل الصلبة والناعمة لضمان تدفق الطاقة.

كانت الطاقة والحاجة إلى ضمان أمن إمدادها مسألة أساسية لأي موقع قوة في العالم منذ الثورة الصناعية، وقد جلب حظر النفط العربي 1973 إلى داخل العالم الصناعي احتمال التعرض لانقطاع تلك الإمدادات، وفي هذا السياق ربطت مراجعة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في عام 2008 بين الأمن والطاقة بإعتبار الطاقة إحدى التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الأوروبي في إطار الحديث عن "أمن الطاقة"، وركزت الاستراتيجية في تناولها لأمن الطاقة على تأمين الوصول إلى مصادرها.

من جهة ثانية تحتل ليبيا المرتبة الثالثة من بين الدول التي يستورد منها الاتحاد الأوروبي احتياجاته من النفط، وتسيطر ليبيا على أكثر من 65% من مخزونات المنطقة من النفط، وقدرت دراسات US Geological Survey احتياطات منطقة الساحل الافريقي ب72 مليار برميل من الموارد غير المكتشفة.[1]

من هنا تحاول هذه المداخلة معالجة متغير الطاقة في المنظور الأمني الأوروبي على ضوء الأزمة الليبية الراهنة وموقع الجزائر (روسيا جنوب المتوسط) من ذلك، خاصة وأن المنطقة تشهد ارتفاع لوتيرة التهديدات الناعمة/ اللاتماثلية وهو ما يجعل من الجزائر محور مهم لا يمكن استبعاده في أي مقاربة، كما سيتم التركيز على مقاربة ما اسمته هوليس Hollis "القوة بالتسلل" (Power by Stealth)، والانكشاف البنيوي على ضوء قاعدة التدخل الانتقائي للحلف الأطلسي في ليبيا والساحل الافريقي (مالي) وتأثير ذلك على الجزائر والأمن الإقليمي ككل.

أولا: الأمن الأوروبي بين الدبلوماسية العسكرية والدبلوماسية الطاقوية

لا يمكن الحديث عن جيوبولتيك الطاقة في المنطقة المتوسطية بمعزل عن ثنائيتين هما الأمن والتهديد، إذا ما علمنا أن الدول الأوروبية تحديدا تعتمد أساسا في تزودها بالنفط والغاز من الضفة الجنوبية للمتوسط، وإذا ما علمنا بالتحولات التي تعرفها هذه الأخيرة المصاحبة لما يعرف بالحراك العربي في المنطقة المغاربية والساحل افريقية، من خلال هاذين المتغيرين سنحاول أن نتعرف على كيفية ضمان تدفق هذه المادة الاستراتيجية (الطاقة) للدول الأوروبية في ظل بيئة أمنية غير مستقرة في منطقة جنوب المتوسط (ليبيا ومالي).

أوروبا تعي جيدا أن أمنها –والذي يندرج ضمنه طبعا الأمن الطاقوي– واستقرارها مرتبط بصورة قوية بمدى استقرار وأمن المنطقة ككل، فهي لا تريد أن تغض البصر عن أي شيء يحدث في المنطقة خاصة إذا كان له علاقة بأمن و تقدم مجتمعاتها، فهي باختصار لا تريد أن تتجاوزها الأحداث و التطورات، بل تريد أن تتحكم في كل صغيرة وكبيرة وتوجهها حسب إرادتها وما يخدم مصالحها.

وبالحديث عن الأمن الأوروبي فإنه يتبادر إلى أذهاننا حلف الشمال الأطلسي (حلف الناتو)، الذي يعد جدار الصد والذراع الأمنية الطولى لأوروبا منذ تأسيسه في 1949إلى اليوم.

إذ تكفل حلف الناتو بحماية أمن أوروبا من خطر الشيوعية وكان بمثابة الند لحلف وارسو، إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة واندثار حلف وارسو طرح تساؤل حول جدوى بقاء حلف الناتو ما دام زال

الخطر الذي تشكل من أجله، وهنا كانت الحاجة ضرورية للبحث عن بديل لأن الاستراتيجيات الدفاعية تمقت الفراغ Defense strategies abhor vacuum، إذ أكد اجتماع قمة الحلف الأطلسي سنة 1990 بعد سقوط جدار برلين على تبني مذهب استراتيجي جديد New Strategic Concept حيث اقر على أن سقوط الشيوعية تقتضي تحويل وظيفة الحلف من احتواء القطب المنهار إلى إيجاد ادوار جديدة متعلقة أكثر بحفظ السلم عبر العالم.

من هذا المنطلق بدأ الحلف في تبني نظرية "توازن التهديد"،[2] إذ تقوم هذه النظرية على فكرة أن الدول تتوازن في مواجهة التهديد وليس القوة المجردة، وذلك عبر تحديد مصدر التهديد، ومع اختفاء تهديد القوة المجردة المتمثلة في الاتحاد السوفياتي لا يستدعي ذلك إزالة الحلف الأطلسي، بل يتوقف ذلك على إدراك أعضاء الحلف مصادر التهديد الأخرى.

هذه التحديات والتهديدات التي تستوجب استمرار الحلف مختلفة ومتنوعة، دفعت بالحلف لتبني تصور أمني جديد ارتبط بالتهديدات اللاتماثلية، فكان للحلف عمليات أهمها أنها لم تعد محصورة بالرقعة الجغرافية لدول الحلف بل تتجاوز نطاقه الجغرافي out of area من بين هذه العمليات عملية ISAF وSFOR في البوسنة والهرسك وعملية KFOR بكوسوفو وعملية ISAF في أفغانستان وعملية NTM.1 في العراق التي اكتست طابعا تدريبيا، وعملية Active Enfeavour في البحر المتوسط ثم التدخل في ليبيا في إطار عملية Unifeid Protector [3]، ويمكن تقسيم أدوار الحلف الجديدة بالاستعانة بالمتغير الجغرافي إلى محورين:

المحور الشرقي: وهو الذي يضم روسيا والدول التي كانت منضوية في حلف وارسو، وما يميز هذه المنطقة الشرقية أنها تنتشر فيها الأسلحة النووية ولا تزال أوروبا تتوجس من مشاريع الدب الروسي لذلك اتخذت دول الاتحاد الأوروبي استراتيجية توسيع الاتحاد ليضم دولا من أوروبا الشرقية مثل أوكرانيا وبالتالي محاصرة روسيا أكثر وهو ما تضمنته قمة ماستريخت (توسيع الاتحاد الأوروبي أفقيا (جغرافيا) وعموديا (البنية والهيكل)).

المحور الجنوبي: يضم إفريقيا شمال الصحراء ابتداءا مرورا بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، وان كانت هذه المناطق وخاصة الشرق الأوسط تتسم بصراعات متجذرة وطويلة الأمد خاصة الصراع العربي الإسرائيلي، فإن أكبر تهديد تخشاه الدول الأوروبية هو الإرهاب والهجرة غير الشرعية وما أصطلح عليه بالأصولية الإسلامية وحقوق الانسان وتدفق الطاقة.

وبالنظر إلى المحورين نجد أن الدول الأوروبية عموما ما تخشاه اليوم هو المحور الجنوبي لأنه أكثر اضطرابا من المحور الشرقي وأكثر تداخلا، خاصة وأن هذه التهديدات اللاتماثلية يصعب التحكم فيها ومحاصرتها من جهة ومن جهة ثانية تهدد هذه المخاطر الأمن القومي المباشر للدول الأوروبية سواء في شقها الاجتماعي والديمغرافي أو الاقتصادي وحتى الثقافي والحضاري (حسب التصور الأوروبي).

وهذا ما تبناه الحلف الأطلسي في معرض الحديث عن المفهوم الاستراتيجي للحلف في 2010 ويمكن اختصارها في نقطتين:[4]

- للحلف من المقومات السياسية والعسكرية ما يؤهله للتعامل مع الأزمات
- البيئة الأمنية لم تعد أراضي الحلف، لذا يجب التدخل حيث اقتضت الضرورة ذلك

في هذا السياق قال ويلي كلايس Willy Claes الأمين العام السابق للحلف الأطلسي حينما سئل عن مصداقية بقاء الحلف في ظل النظام الدولي الجديد فرد قائلا ((إن الضرورة تقتضي بقاء الناتو لوجود متناقض جديد مع الغرب يتمثل في الحالة الإسلامية))[5]، هذا في معرض الحديث عن ما أسماه الأصولية الإسلامية.

ويبقى أهم معطى يؤرق دول الاتحاد الأوروبي ومن وراءه الحلف الأطلسي باعتباره مضلة تحفظ أمنه هو موضوع الطاقة، إذ نجد تأمين تدفق الطاقة على رأس جدول أعمال الأوروبيين منذ فترة ليست بالقصيرة، لأنه بدون طاقة لن يكون هناك صناعة ولن يكون هناك رفاه لأنها محركا أساسيا للنمو الاقتصادي في المجتمعات المختلفة بل أنه بدون طاقة لن يكون هناك دفاع وبالتالي لن يكون هناك بقاء، فالطاقة اليوم تحتل مكانة رئيسية في حياة الفرد واستمرارية الدولة على حد سواء.

من حيث المفهوم يعد تشرشل أول من عرف أمن الطاقة حيث أشار إلى أن ((أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط))، ومنذ ذلك الوقت إلى الآن مازال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة، ففي المقترب التقليدي في تعريف أمن الطاقة ارتكز أساسا على توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع وفق قاعدة أمن العرض Security of Supply.[6]هذا التعريف كان كقاعدة لتدخل الدول الكبرى في العديد من المناطق لضمان الحصول على هذه المادة الاستراتيجية.

ومع التحول في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة كانت الحاجة ضرورية إلى اعادة تعريف أمن الطاقة، فلم يعد يرتبط فقط بقاعدة العرض وقطع الإمداد، بل أصبحت هذه المادة تحت رحمة الحكومات في سياق التأميم، أو ما يعرف "وطنية الطاقة" Energy Nationalism، فاتجهت أغلب الدول النامية بما فيها الشمال افريقية إلى إنشاء شركات وطنية للطاقة، إلى جانب ذلك تصاعد وتيرة التهديدات المختلفة وصعود ما أصبح يعرف بـ "إرهاب الطاقة"، خشية تعرض منابع الاستخراج أو طرق النقل لعمليات إرهابية على غرار "حادث تيقنتورين" بالجزائر.

ورغم كل هذه التحولات بقي فريق من الباحثين يربط مفهوم أمن الطاقة بـ (تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى)، كما يعرف بأنه (الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك عند أسعار يمكن دفعها)[7] كما يعرف أمن الطاقة بأنه (الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والأعمال بالدخول لمواد الطاقة الكافية، وعند سعر مناسب في المستقبل المنظور بعيدا عن خطر التوقف)[8].

وهناك فريق من الباحثين وسع مفهوم أمن الطاقة ليتجاوز قاعدة العرض ليشمل تأمين النقل/ التدفق، وبذلك يعرف على أن أمن الطاقة هو (تأمين تدفق طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها وبأسعار مستقرة)[9]، فهذا التعريف يتضمن الدخول الآمن لمناطق الطاقة والنقل الآمن، واستقرار الأسعار وهي ثلاثية الحفاظ على أمن الطاقة، وفي اجتماع مجموعة الثماني عام 2006 في سان بطرسبرج تم تعريف أمن الطاقة ليشمل (تأمين سلسلة عرض الطاقة بدءا من اكتشاف مصادرها ثم إنتاجها إلى نقل منتجاتها).[10]

إذا من خلال هذه التعريفات المختلفة والمتنوعة يمكن القول أن أمن الطاقة يرتبط أساسا بثلاث قواعد أساسية هي: الدخول لمناطق الطاقة، وتأمين التدفق، وضمان أن تكون الأسعار في المتناول.

من هنا أضحى أمن الطاقة الشغل الشاغل للأوروبيين منذ مدة ليست بالقصيرة شأنه شأن المفاهيم الأمنية التي تشكلت وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم، لذلك كانت القضية الأهم في حوار الاتحاد الأوروبي مع شركائه، فكانت الطاقة حاضرة في قمة بوخارست 2006 إذ ربط البيان الختامي للقمة بين المصالح الأمنية التي يمكن أن تتأثر بانقطاع الإمدادات من الموارد الحيوية (النفط والغاز تحديدا)، لذلك أكد الحلف على أهمية التعاون مع الشركاء لضمان تدفق المواد الطاقوية، وقد ذهب بعيداً أمين عام الحلف الأطلسي في ماي 2006 أمام البرلمان الأوروبي حينما قال ((إن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة))[11].

هذا التصور الأمني للطاقة في العقل الاستراتيجي لأوروبا والحلف الأطلسي ككل يمكننا أن نتعرف عليه خلال تدخله المباشر في الأزمة الليبية في 2011.

ثانيا: الجزائر – ليبيا والخارطة الجيوبولتيكية للطاقة في المنظور الأمني الأوروبي

إذ يعرف الاتحاد الأوروبي أمن الطاقة على أنه التوفير غير المتقطع لمنتجات الطاقة في السوق بأسعار معقولة لكل المستهلكين (الأفراد والصناعات)، في ظل احترام القضايا البيئية والنظر إلى التنمية المستدامة.[12]

كما ركزت الاستراتيجية في تناولها امن الطاقة على تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة حيث نصت على: "المخاوف المتعلقة بالتبعية الخاصة بالطاقة زادت خلال الخمس سنوات الأخيرة، وانخفاض الإنتاج داخل أوروبا يعني أنه بحلول عام 2030 أنه يتوجب استيراد ما يقارب 75% من حاجياتنا من البترول والغاز، هذا سيأتي من عدد محدود من الدول يواجه العديد منها مخاطر تتعلق باستقرارها".[13]من هذا المنطلق كان موضوع الطاقة حاضرا في معظم حوارات الاتحاد الأوروبي مع شركائه، ففي أول مؤتمر رفيع المستوى لسياسة الجوار الأوروبية عام 2007 أدرجت المفوضة "بنتيا فيرور واندر" الطاقة على قمة الأولويات واقترحت فكرة اتفاقية جوار الطاقة.[14]

وبالأرقام حسب المفوضية الأوروبية يستورد الاتحاد الأوروبي 85,2% من احتياجاته من النفط و 62,4% من احتياجاته من الغاز، وهذه النسب مرشحة للزيادة لتصل إلى 93% و84% على التوالي

عام 2030، وحسب المنظمة الدولية للطاقة (International Energy Agency IEA) فإن دول الاتحاد الأوروبي يمتلك 0,6% من احتياطات العالم من النفط، و2% من الغاز، في حين يمثل النفط والغاز أكثر من 50% من الاستهلاك، وهنا تظهر الفوارق التي تدفع نحو استيراد كميات ضخمة من الطاقة حتى يسد الاتحاد حاجياته اليومية.

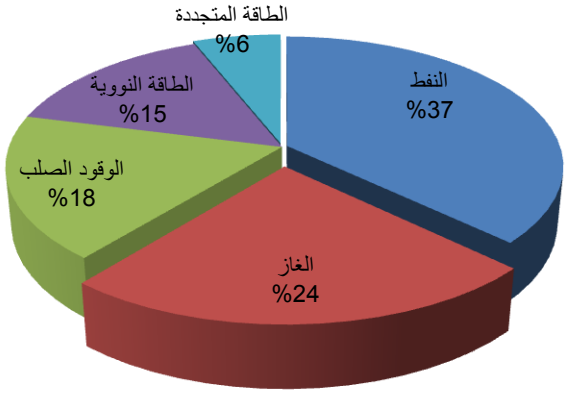

الشكل رقم 01
اجمالي استهلاك الاتحاد الاوروبي من الطاقة 2010

Source: Gawdat Bahgat, The Geopolitics of Energy: Europe and North Africa. The Journal African Studies, 15(1), 2010, 39

الاتحاد الأوروبي يعتمد في وارداته من الطاقة على روسيا، مما يجعل الأمن الطاقوي في يد الشركات الروسية التي تحتفظ الحكومة الروسية بأغلبية الأسهم فيها وبالأخص غازبروم Gazprom والتي تستخدمها روسيا كأداة من أدوات السياسة الخارجية والأمنية، كما حدث في 2006، 2009، 2010 عندما أوقفت روسيا إمدادات النفط على أوكرانيا وروسيا البيضاء، لذلك نجد أمن الطاقة الأوروبي من بين أولوية أهدافه تنويع مصادر الطاقة، لذل سارعت الدول الأوروبية في مراجعة استراتيجيات الطاقة إلى أولوية تقوية التعاون في مجال الطاقة مع الدول المنتجة في جنوب المتوسط ودول المرور.

وتعد دول شمال إفريقيا (الجزائر وليبيا) من بين البدائل الأفضل للدول الأوروبية حتى تخفف من التبعية لروسيا في ميدان الطاقة، بل تعد الجزائر البديل الأهم في مجال الغاز الطبيعي، فالقرب الجغرافي بين ضفتي المتوسط والوضع الأمني المستقر فيها يؤهلها أن تكون المورد الأول للغاز الطبيعي لدول الاتحاد، وقد وصل حجم استيراد الاتحاد الأوروبي للنفط من دول جنوب المتوسط في عام 2010 إلى 14,75% من إجمالي ما يستورده، وتحتل ليبيا المرتبة الثالثة من بين الدول التي يستورد منها الاتحاد الأوروبي النفط بعد روسيا والنرويج (أنظر الشكل رقم02)، وتحتل الجزائر الترتيب الثالث بعد كل من روسيا والنرويج في الغاز الطبيعي (كما هو في الشكل رقم 03)، فالجزائر توفر نصف احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي، والنسب مرشحة للارتفاع مع السعي إلى زيادة الاتحاد من طلباته الغازية من الجزائر خاصة في ظل الظروف الغير مستقرة في منطقة الشرق الأوسط

والعقوبات المفروضة على ايران والتقارب التركي الروسي بعد أزمة اسقاط الطائرة الروسية من قبل الجيش التركي.

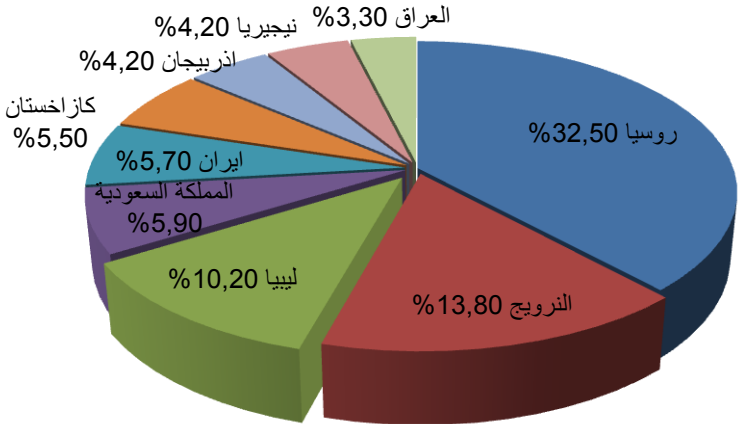

شكل رقم 02
اجمالي استيراد الاتحاد الاوروبي من النفط 2010
Source: European commision, Eurostat. Energy production and import. Retrieved December 4, 2012 from: http://epp.europa.eu/statistics explained/index.php/Energy_prpduction_and imports Data sources

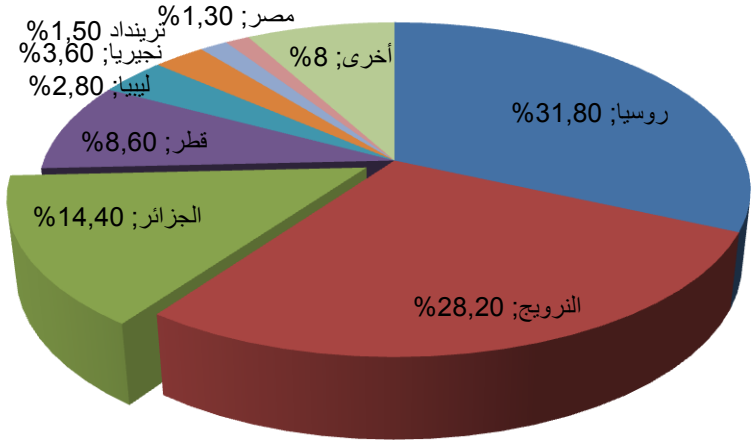

الشكل رقم 03
اجمالي استيراد دول الاتحاد الاوروبي من الغاز الطبيعي 2010
source: European commision, Eurostat. Energy production and import.

وفي قراءة للأرقام نجد أن دول جنوب المتوسط (ليبيا والجزائر) تحديدا لها مكانة مهمة في الخارطة الجيوبولتيكية للطاقة في العقل الاستراتيجي الأوروبي عموما وذلك راجع للارتباطات الطاقوية بينهما من جهة، والتحولات التي قد تحدث في هذه المنطقة المهمة استراتيجيا وتداعيات ذلك على الأمن الأوروبي، فالقرب الجغرافي بين ضفتي الجنوب والاستقرار الأمني نوعا ما في البحر المتوسط في الحوض الغربي تحديدا وخلوه من القرصنة جعل لمناطق شمال إفريقيا مكانة أكثر أهمية، وخاصة في ظل عدم الاستقرار الذي يطبع منطقة الشرق الأوسط وإيران والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا من جهة أخرى، كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت لجنوب المتوسط (الجزائر وليبيا) مكانة استراتيجية في الخارطة الطاقوية العالمية عموما والأوروبية خصوصا.

فالجزائر الغاز الطبيعي للدول الأوروبية، بنسبة 27,5% من إجمالي ما تستورده هذه الدول من الغاز الطبيعي، ففي عام 2009 وفرت الجزائر حوالي 33% من واردات ايطاليا و33,7% من واردات اسبانيا من الغاز الطبيعي، كما تعد ليبيا المورد الرئيسي للنفط لايطاليا عبر أنبوب "جرين ستريم" (Green Stream) بين ليبيا وايطاليا الذي تم افتتاحه عام 2004.

كما تعد بعض دول جنوب المتوسط دول مرور من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط والغاز، على سبيل المثال تعد مصر دولة عبور لنفط الخليج نحو المتوسط، كما تمثل الجزائر أيضا دولة مرور للنفط والغاز القادم من إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا (نيجيريا تحديدا)، كما هناك سعي لتجسيد مشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء لإيصال الغاز النيجيري إلى أوروبا عبر النيجر والجزائر، هذا وتعد بعض دول جنوب المتوسط دول مرور لنفط جنوب المتوسط، كمرور الغاز الجزائري إلى ايطاليا عبر تونس من خلال خط أنابيب غاز "انريكو ماتي" (عبر المتوسط Transmed)، وخط انابيب الغاز المغاربي الأوروبي الذي ينقل الغاز الجزائري إلى اسبانيا والبرتغال عبر المغرب، والجدير بالذكر أن 65% من استهلاك أوروبا من النفط والغاز يمر عبر المتوسط.[15]

أهمية الطاقة من جهة وأهمية جنوب المتوسط من جهة أخرى –سواء كدول منبع أو دول مرور– جعل من الصعب عدم الاهتمام بها، لذلك سارعت أوروبا إلى وضع المنطقة ذات أولوية من حيث الطاقة، لذلك نصت كل الاتفاقيات والحوارات البينية على أهمية الطاقة في العلاقات الأورومتوسطية وكمثال على ذلك ففي عام 2007 ومن أجل تقوية سياسة الجوار الأوروبية أعطت المفوضية الأوروبية أهمية للطاقة من خلال إبرام اتفاقات تتعلق بالطاقة مع بعض دول الجنوب ومن بينها الجزائر، وهي الورقة التي أكدت من خلالها أوروبا على أهمية إبرام الشراكة مع الجزائر في مجال الطاقة،[16]وفي إطار الوثائق الأوروبية تنص خطة عمل المجلس الأوروبي للطاقة من 2007 إلى 2009 وإلى اليوم على تدعيم علاقات الطاقة مع الجزائر.[17]

هذه المكانة التي تحتلها دول جنوب المتوسط (الجزائر وليبيا) في امن الطاقة الأوروبي دفعت أندريس بيبالغس Andris Piebalags المفوض السابق لمجلس الطاقة الأوروبي التأكيد في 2010 على (ضرورة أن تصبح شمال إفريقيا بنفس قدر روسيا للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة).

ثالثا: التدخل في ليبيا... الأهداف والغايات

في ضوء الاعتمادية الأوروبية على النفط والغاز الشمال إفريقي كان للحراك العربي فيها (ليبيا تحديدا ومصر بشكل أقل) أثره على امدادت الطاقة وأسعارها أوروبيا وعالميا، وذلك راجع للكمية الكبيرة التي تنتجها ليبيا قبل 2011 التي تقدر بـ 1,6 مليون برميل يوميا وبذلك احتلت المركز السابع عشر عالميا، ولديها احتياطي يجعلها تحتل المرتبة التاسعة عالميا، فتشير الاحتياطات المؤكدة أن النفط الليبي الخام يقدر بنحو 46,42 مليار برميل، أي نحو 3,94% من احتياطي العالم. [18]تذهب معظم صادرات ليبيا من النفط إلى دول الاتحاد الأوروبي، فتحتل ليبيا كما سبق الاشارة إليه المرتبة الثالثة

بين الدول المصدرة للنفط لدول الاتحاد الأوروبي، حيث تصل وارداتهم حوالي 15% من إجمالي الواردات (أنظر الشكل رقم 04).

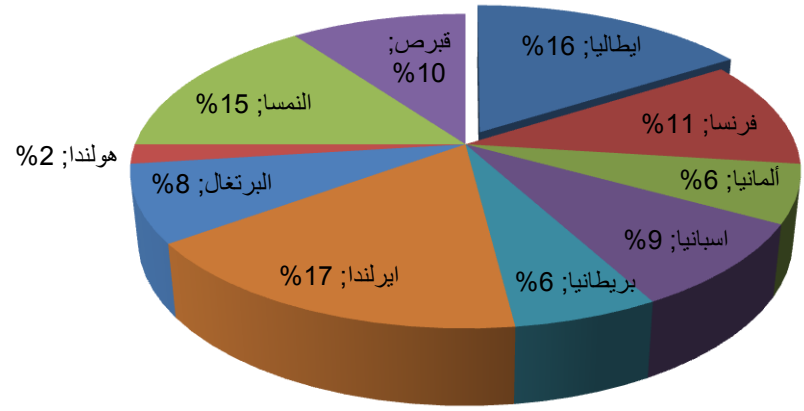

الشكل رقم 04

نسبة الواردات الأوروبية من النفط الليبي الخام من اجمالي الواردات عام 2010

source: Nick Witney, 2012, A power Audit of EU- Relations Africa. Retrieved December, 2014 from http://46.137.67.15/page/ECFR62 NAPA REPORT.pdf, p43

مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات في ليبيا بدأ إنتاجها يقل من النفط والغاز، ومع التخوف من انتشار رقعة الاحتجاجات الشعبية في أقطار أخرى زادت أسعار النفط لتصل إلى 120 دولار للبرميل في مارس 2011، وقد أدت الأزمة الليبية إلى توقف تصدير النفط الليبي نهائيا إلى ايطاليا عبر أنبوب "جرين ستريم" فقدت ايطاليا 13% من إجمالي وارداتها من الغاز الطبيعي.[19]

من هنا شكلت الأزمة الليبية اختباراً حقيقياً لخطط الناتو المتعلقة بأمن الطاقة، وأمام هذه التحديات المدركة التي أدركها الأوروبيون منذ بداية الأزمة كون طبيعة التركيبة القبلية للمجتمع الليبي ستطيل أمد الأزمة من جهة، ومن جهة ثانية أن لهذه الأزمة تأثيرات إقليمية ودولية عميقة متعلقة أساسا بمصادر الطاقة، كون ليبيا ستتحول إلى محج للجماعات المتطرفة.

من منطلق أمني بحت تدخل الناتو عسكريا في ليبيا تحت مبرر الاستجابة للقرارات الأممية التي دعت لحضر الطيران فوق ليبيا واستجابة لدعوة المنظمات الإقليمية والجهوية وبالأخص الجامعة العربية وتحت مبرر حماية المتظاهرين السلميين. [20]

إلا أنه ومن منطلق الجيوبولتيك الطاقوي واستراتيجيات الحلف الجديدة التي تم تبنيها بعد الحرب الباردة ومن منطلق تدفقات الطاقة التي توقفت من جهة ليبيا وتذبذبت بفعل الأزمة وارتفاع الأسعار فسر تدخل الحلف الأطلسي عسكريا من هذه الزاوية، كونه أعلنها صراحة –كما سبق الاشارة إليه– أنه في حالة هدد الأمن الطاقوي سيستخدم القوة العسكرية، وفي الحالة الليبية كانت الطلعات الجوية أغلبها مركزة على مناطق استخراج والنفط ومصافي التصدير وبالأخص في الهلال النفطي.

كما شكل هذا التدخل عملية استباقية لضرورة التواجد الميداني، لأن ليبيا مرشحة أن تتحول إلى برميل بارود سينفجر على أبواب أوروبا لعدة معطيات نذكر منها انتشار الجماعات الارهابية والهجرة غير الشرعية التي ستستغل السواحل الليبية للوصول إلى الجزر الايطالية، وهو ما سيشكل تهديدا أمنيا لدول الاتحاد الأوروبي، كما تتخوف الدول الأوروبية من وصول أطراف ذات توجهات إسلامية للسلطة وهو الأمر الذي سيمهد الطريق لهذه الجهات لابتزاز الأطراف الغربية باستخدام النفط كما فعل القذافي من قبل في مسائل مختلفة.

التخوف الأوروبي زادت حدته بعد الهزات الارتدادية للزلزال الليبي في مالي والذي كانت من نتائجه سقوط شمال مالي في يد الجماعات المتطرفة وبالأخص تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الذي يرى في الغرب (فرنسا تحديدا) عدو غاشم وجبت محاربته، وشكلت هذه الجماعات تهديدا مباشرا للمصالح الفرنسية في النيجر المتمثلة في استخراج اليورانيوم عبر شركة "أريفا".

لم يقتصر التهديد الإرهابي في أهداف غربية مباشرة بل سعى لضربها اقتصاديا وتهديد أمنها الطاقوي، وكمثال على ذلك ضرب المجمع الغازي في الجزائر (تيقنتورين) فلأول مرة تقوم الجماعات الارهابية باستهداف منشاءات نفطية وغازية في الجزائر، إذ ان الطاقة الاستيعابية للمركب 25 مليون متر مكعب يومياً موجهة للتصدير وقد توقف المركب لمدة ثم استأنف عمله.

وزادت خطورة الوضع الأمني في ليبيا والجوار الإقليمي بعد تسلل ما بات يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وسيطرته على مناطق استخراج النفط وموانئ التصدير في سرت وما جاورها، وبذلك توقف تدفق النفط الليبي للجوار الأوروبي نهائيا بعد أن كان استانف لمدة قصيرة وبكمية ضئيلة جدا.

تخوف الجهات الأوروبية من وصول هذه الجماعات لليبيا من أنها أكثر قوة تدميرية (ذات تسلح كبير وأعداد كبيرة) وهو ما سيجعل خطوط نقل النفط والغاز على مستوى البحر المتوسط في خطر كون هذه الجماعات تستخدم البحر للوصول إلى ليبيا (من الخليج والشرق الأوسط تتسلل عبر البحر نحو ليبيا)، هذا الوضع دفع بالأوروبيين للاعتماد على الجزائر كشريك موثوق به في مجال الطاقة وذلك للمكانة التي تحتلها باعتبارها قوة إقليمية اختبرت من قبل في كيفية وسرعة التعامل مع الحوادث المتعلقة بالأمن الطاقوي (سرعة التدخل في أزمة تيقنتورين) ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بنشر قوات عسكرية ضخمة وعمليات رصد متواصل لمناطق واسعة خاصة الصحراوية منها وهو ما كان له انعكاس على ارتفاع وتيرة التسلح وزيادة الميزانية المخصصة للدفاع.[21]

وفي الأخير يمكن القول أن الأمن الطاقوي يشكل حلقة وصل أكثر أهمية في العلاقات الأورومتوسطية، فالأمن الطاقوي مرتبط أساسا باستقرار دول المصدر وبضمان التدفق واستقرار الأسعار وضمان وصولها للمستهلك بطريقة سهلة، وفي الحالة الليبية كانت لتداعيات أزمتها تأثيرا كبيرا

على الأمن الطاقوي الأوروبي مما دفعه للوثوق في الجزائر كشريك مهم لا يمكن تجاوزه في أي معادلة أمنية في المنطقة، كونها القوة الإقليمية الأكبر.

وفي ظل عدم الاستقرار الذي يطبع المنطقة ككل (أزمة ليبيا، مالي، عدم الاستقرار الأمني في تونس باعتبارها دولة ممر) واستمرار أهمية الطاقة في الإدراك الأوروبي سارعت هذه الأخيرة على التأكيد في وثيقة شراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك على أهمية جنوب المتوسط لإمدادات النفط والغاز وأهميته كمعبر للطاقة من المنطقة وخارجها.

الشكل رقم 05

شكل يوضح العلاقة الترابطية التي تمثلها الطاقة في العلاقات الأورومتوسطية

من إعداد الباحث

الهوامش

1. جان هـ. كاليكي، ديفيد ل. غولدون، **الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة.** (تر: حسام الدين خضور)، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011، ص368
2. صاحب هذا الطرح هو أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد سنة 1985 ستيفن والت Stephen Walt
3. هذه العملية سيتم التطرق لها بالتفصيل في موضع لاحق من الموضوع.
4. أشرف محمد كشك، "**حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية**". مجلة السياسة الدولية، نقلا عن: www.siyassa.org/News.contact/3/14/1502
5. عز الدين قطوش، **الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة.** الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 152
6. خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية.** الرياض: جامعة محمد نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص 57
7. **نفس المرجع**. ص 59
8. Gareth Winrow**, "Geopolitics and Energy Security in the Wider Black Sea Region"**. Southeast European and Black Sea Studies, Vol 7,No.2, June 2007, P 219
9. Xu Yi – Chong**, "China's Energy Security"**. Australian Journal of International Affairs, Vol.60, No.2, June 2006, p266
10. خديجة عرفة محمد، **مرجع سابق**. ص 61
11. أشرف محمد كشك، **مرجع سابق**.
12. European Commission, Green paper; Towards a European Strategy for the Security of Energy Supply, (COM (2000) 769 final). Retrieved March 9, 2011 from: http//:ec.europa.eu/energy/green-paper-energy-supply/doc/green paper energy supply en.pdf

13. هايدي عصمت كارس، **المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 161

14. نفس المرجع، ص 161

15. نفس المرجع. ص 169

16. وهي الورقة التي تم التوقيع عليها في 2013.

17. للتوسع أكثر في موضوع الجيوبولتيك بصفة عامة وبالأخص موضوع التقارب الجغرافي والعلاقات الأورومتوسطية راجع: نوار محمد ربيع الخير، **مبادئ الجيوبولتيك**. بغداد: دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع، 2014، ص (233 – 236)

18. أحمد علي ابراهيم، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 17

19. Andrew Rettman, **EU Registers First Energy Shock From Libya Unrest**. EU Observers. Retrieved December 4, 2011 http//:euobserver.com/news/31859

20. استند التدخل للقرار ألأممي رقم 1970 و1973 بشأن الأزمة الليبية ومضمونهما إحالة الوضع الليبي إلى محكمة الجنايات الدولية وحظر الأسلحة والسفر وتجميد الأصول الليبية، بالاضافة لقرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 02 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا،واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض حظر جوي للطيران العسكري وإقامة مناطق أمنة.

21. تقرير للمعهد السويدي للإحصاءات العسكرية (SEPPRI) أنَّ الجزائر أكثر دول إفريقيا تسلحا سنة 2011 وأرجع المعهد هذه الإحصاءات إلى الأوضاع المتدهورة على حدودها الجنوبية بعد الأزمة الليبية، إذْ بلغ حجم الإنفاق العسكري ما يعادل 44% أي 25 مليار سنة 2011 في إطار نسبة تسلح افريقية تقدر بـ 8,6% انظر: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ستوكهولم: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، 2011، ص345